

تقدير  
استراتيجي

٢٠٢٦

٦ نيسان

المِظَلَّةُ الأَمْرِيكِيَّةُ  
مِنَ الخَلِيجِ إِلى «إِسْرَائِيلَ»  
تَفْكَكُ الوَهْمِ الأَمْنِيَّ وَبَدَايَةُ  
مَرَحَلَةِ مَا بَعْدَ الحِمَايَةِ

عليه حسن مراد



مركزُ بَرَاثَةِ اللِّدْرَاسَاتِ وَالبَّحْثِ  
بِيرُوتِ - بَعْدَاز



المِظَلَّةُ الأَمْرِيكِيَّةُ مِنَ الخَلِيجِ إِلَى «إِسْرَائِيلَ»  
تَفَكُّكُ الوَهْمِ الأَمْنِيِّ وَبِدَايَةُ مَرِحَلَةِ مَا بَعْدَ الحِمَايَةِ

-علي حسن مراد-

■ الآراء المطروحة لا تعبر عن رأي المركز بالضرورة ■

© جميع الحقوق محفوظة للمركز

# المظلة الأمريكية من الخليج إلى "إسرائيل" تفك الوهم الأمني وبداية مرحلة ما بعد الحماية

◀ علي حسن مراد

## تحوّل الدور الخليجي في الاستراتيجية الأمريكية وصعود البديل الإسرائيلي

لم يكن الخبر المتداول عن طرح نقل القواعد الأمريكية من دول خليجية إلى «الكيان الإسرائيلي»، الذي تفرّد بنشره «معهد أبحاث الأمن القومي اليهودي في أميركا - JINSA»، مجرد تفصيل عملي عسكري تفرضه ظروف المعركة بل هو مؤشّر كاشف عن تحوّل أعمق في بنية العلاقة بين واشنطن و«أصدقائها» الخليجيين. ما يجري اليوم ليس إعادة تموضع تقني بل إعادة تعريف لوظيفة الممالك والمشيخات الخليجية ضمن الاستراتيجية الأميركية، من محميات إلى هوامش قابلة للاستبدال. على مدى عقود، بُنيت معادلة الأمن الخليجي على فرضية واحدة، مفادها أنّ الوجود العسكري الأمريكي المباشر هو الضامن النهائي

للاستقرار. هذه الفرضية لم تكن سياسية أو عسكرية فقط بل تحولت إلى عقيدة شبه وجودية تبنتها السلالات الحاكمة للأنظمة الخليجية؛ حيث ارتبط أمنها الوطني بالوجود الأمريكي ارتباطاً عضوياً. لكن العدوان الحالي على إيران، وما كشفه من هشاشة القواعد الأمريكية أمام الصواريخ والمسيرات الإيرانية، أعاد طرح السؤال الأساس الذي ترتد فرائص صانع القرار الخليجي لسماعه: ماذا لو لم تعد واشنطن مستعدة لأداء الدور المخادع بوصفها محامية لأنظمتهم؟

الإجابة بدأت تتضح، ولكن ليس عبر إعلان رسمي بل عبر تسريبات وتوصيات ومقاربات نشرها معهد (JINSA)، لسان حال جناح اللوبي الصهيوني الليكودي في واشنطن، متخذاً ذريعة تبدو منطقية حالياً، وهي الحاجة لتقليل الانكشاف الأمريكي المباشر في الخليج، واستبداله بنموذج أكثر مرونة، وأقل كلفة، وأكثر انسجاماً مع أولويات واشنطن الجديدة، وعلى رأسها الصين. في هذا السياق، يروج المعهد للكيان الصهيوني باعتباره بديلاً مثالياً، فهو "الحليف الراغب"، كما وصفته استراتيجية الدفاع الوطني الأمريكية الصادرة في كانون الثاني ٢٠٢٦، وهو أكثر استقراراً نسبياً مقارنة بدول الخليج، ويمتلك بنية دفاعية متقدمة،

ويقع خارج نطاق التهديد المباشر للصواريخ الإيرانية قصيرة المدى. لكن ما يبدو حلاً عسكرياً تقنياً، هو في الواقع انقلاب استراتيجي. نقل القواعد - أو حتى مجرد التفكير فيه - يعني أنّ الخليج لم يعد مركز ثقل الحسابات الأمريكية في غرب آسيا. بل أكثر من ذلك، يعني أنّ أمن الخليج لم يعد هدفاً بحدّ ذاته بل مجرد وظيفة ضمن شبكة أوسع من المصالح، يمكن إعادة توزيعها جغرافياً بحسب الحاجة.

هنا تبدأ المعضلة الحقيقية لدول الخليج. فهي لم تبني منظوماتها الأمنية على أساس الاستقلال بل على أساس الاستضافة. ولم تُطوّر عقيدة دفاع ذاتي متكاملة بل استثمرت في شراء الأمن والحماية منذ نشأتها. ومع تغيّر قواعد اللعبة، تجد نفسها أمام واقع جديد، مفاده أنّ الراعي لم يعد مستعداً للبقاء في الخطوط الأمامية على أراضيها.

**خيارات الخليج في ظل التحوّل الاستراتيجي الأمريكي**

ردّ الفعل الخليجي الأولي على هذا التحوّل سيكون على الأرجح مزيجاً من الإنكار والضغط. ستسعى العواصم الخليجيّة إلى إقناع واشنطن بأنّ الانسحاب أو إعادة التوضع يحمل مخاطر استراتيجيّة،

ليس على الخليج فقط بل على المصالح الأمريكية نفسها. ستستخدم أوراق النفط، والاستثمارات، والشراكات الاقتصادية بوصفها وسائل ضغط، في محاولة لإبطاء هذا المسار أو تعديله. لكن المشكلة أنّ هذا التحوّل لا ينبع من تكتيك سياسي قابل للتراجع بل من عقيدة استراتيجية جديدة داخل واشنطن. تقوم هذه العقيدة على مبدأ واضح، ركيزته الأساس هي أنّه لا مزيد من الحروب المكلفة، ولا مزيد من الانتشار العسكري الثقيل، ولا مزيد من تحمّل الأعباء، وخاصّة بعد العدوان على إيران بكل إخفاقاتها. في هذا الإطار، يصبح من الطبيعي أن تبحث الولايات المتحدة عن نماذج أقل كلفة وأكثر كفاءة، حتى لو كان ذلك على حساب "حلفائها" التقليديين.

لكن المنطق يفرض أنّ واشنطن لن تكون بصدد الانسحاب الكامل. قد يُطرح على الخليجين خيار "الشبكة الاقليمية"؛ أي الاندماج في منظومة أمنيّة تضم "إسرائيل" وشركاء آخرين، تحت مظلة دعم أمريكي غير مباشر. هذا النموذج قد يبدو مغرياً من حيث الشكل؛ لأنّه يحافظ على حد أدنى من الالتزام الأمريكي بأمن الخليجين، لكنّه في جوهره يعيد تعريف دور الخليج، من مستضيف للقوة إلى عنصر ضمن شبكة

تقودها قوى أخرى. وهنا تكمن المفارقة، فالدول التي لطالما تجنّبت الانخراط العلني مع "إسرائيل" تحت ضغط الإحراج أمام الرأي العام، قد تجد نفسها مضطّرةً للقبول بها بصفتها شريكاً أميناً بحكم الضرورة، لا الاختيار؛ ليس لأنّ التهديد تغيّر بل لأنّ الراعي غير أولويّاته، وفق ما يناسب نفوذه ومصالحه.

أما السيناريو الأكثر خطورة، فهو الانكفاء الأمريكي التدريجي؛ حيث لا يجري استبدال القواعد الخليجية بتمركز في "الكيان الإسرائيلي" بل يجري تقليص الوجود بشكل عام. في هذه الحالة، ستواجه دول الخليج فراغاً أميناً حقيقياً، يفرض عليها إعادة بناء استراتيجياتها من الصفر. وهذا ما بدأت بعض مؤشّراته تظهر بالفعل قبل العدوان الأمريكي - الإسرائيلي على إيران، مع ذهاب السعودية إلى باكستان لتوقيع اتفاق دفاع مشترك، ومحاولات التهذئة مع إيران، والانفتاح على قوى دولية أخرى، مثل الصين وروسيا.

## نهاية معادلة النفط مقابل الحماية

لكن هذه التحركات، رغم أهميتها، تبقى تكتيكية أكثر منها

استراتيجية. فهي لا تعالج المشكلة الأساس، وهي غياب رؤية أمنية مستقلة. فهذه الأنظمة الخليجية تعمدت عدم بناء جيوش قوية من حيث عقيدتها الدفاعية وكفاءتها العملية والميدانية، لاعتبارات تتعلق بالخوف من الانقلابات والتآمر للإطاحة بعروش السلالات الحاكمة. كما أنّ التوازن مع إيران لا يمكن أن يقوم على مجرد التهذئة فقط، مضافاً إلى أنّ الاعتماد على قوى دولية بديلة لا يضمن مستوى الالتزام نفسه الذي كانت توفره الولايات المتحدة.

ما يحدث اليوم هو لحظة مفصلية في تاريخ الخليج السياسي. لحظة تفرض إعادة طرح الأسئلة التي جرى تأجيلها لعقود. ما هو مفهومها للأمن الوطني؟ هل يمكن الاستمرار في رهنة لقوة خارجية؟ وهل يمكن بناء منظومة دفاعية حقيقية دون استقلال سياسي واستراتيجي؟ إنّ التحول في أولويات الأمريكي لا يعني بالضرورة نهاية العلاقة مع الأنظمة الخليجية، لكنّه يعني نهاية شكلها القديم. العلاقة التي كانت تقوم يوماً على النفط مقابل الحماية، تتحول اليوم إلى روابط مشروطة، أو حتى إلى علاقة مصلحة باردة، لا مكان فيها للالتزامات المفتوحة. في هذا السياق، يصبح نقل القواعد - سواء تحقّق أم لا - مجرد عرض

■

لمرض أعمق، وهو تفكُّك الوهم الأمني الذي حكم الخليج لعقود. الوهم بأنَّ هناك قوَّةً خارجيَّةً مستعدَّةً دائماً للدفاع، بالنظر إلى ما يملكونه من ثروات، واستعداد دائم لإنفاقها بوصفها أثماناً للحماية. هذا الوهم يتلاشى اليوم، ليكشف واقعاً أكثر قسوة، في عالم يتَّجه نحو التعددية القطبيَّة، لا مكان فيه للحماية المكلفة، ولا للاستراتيجيَّات المعتمدة على الآخرين. السؤال لم يعد: هل ستنقل الولايات المتَّحدة قواعدها؟ بل: ماذا ستفعل دول الخليج عندما تتيقَّن بأنَّ الالتزام بالحماية انتهت صلاحيَّته حتى وإن كان مدفوع الثمن؟

